ميزان الردع

الصراع الإقليمي ومستقبل القوة في العالم الإسلامي

فريق العمل

مركز وصل للبحوث والدراسات

بسم الله الرحمن الرحيم

ميزان الردع

الصراع الإقليمي ومستقبل القوة في العالم الإسلامي

فريق وصل

مركز وصل للبحوث والدراسات

الفهرس

مقدمة 5

طبيعة الصراعات ونتائجها غير الحاسمة 6

ماذا تعني الكارثة الحقيقية؟ تجاوز مضيق هرمز إلى جوهر الصراع 8

المفاوضات والبرنامج الصاروخي: محور الارتكاز في معادلة الصراع 11

تاريخ الصراع في مضيق هرمز: دروس من حرب الناقلات 15

الرد الاستراتيجي العربي: خط أنابيب شرق-غرب ومشاريع كسر الاعتماد على مضيق هرمز 17

مفهوم الردع الإيراني وعقيدة الدفاع المتقدم: من حماية الحدود إلى توسيع نطاق المواجهة 22

خلاصة استراتيجية 27

غياب المشروع الإسلامي الصحيح الموحد وأهمية الائتلاف الحقيقي: أزمة التوازن في النظام الإقليمي 27

أوراق الردع الإيرانية الرافضية والحلول الممكنة: بين سحب أدوات النفوذ وبناء التوازنات الجديدة .. 36

ختامًا سنن الصراع وبناء القوة... من دروس النبوة إلى تحديات العصر 41

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

إن التاريخ يعلمنا أن الأمم لا تحفظ مكانتها إلا بالقوة المبنية على الإيمان والعلم والإعداد، وأن الضعف يبدأ حين تهمل الأمة أسباب النهوض.

قال الله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ۚ وَمَا تُنفِقُوا مِن شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ [الأنفال: 60]

وهذا الكتاب قراءة إسلامية استراتيجية في صراعات العصر وموازين القوة، تستلهم دروس التاريخ والسيرة، لتؤكد أن حماية الأمة تحتاج إلى وعي، ووحدة، واستعداد، وحسن فهم لسنن الله في خلقه.

نسأل الله التوفيق والسداد.

فريق وصل

طبيعة الصراعات ونتائجها غير الحاسمة

الحمد لله رب العالمين، جبار السماوات والأرض، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، القائد الذي جمع بين الهداية والقيادة، وبين إقامة الدين وإعداد القوة، وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

فإن دراسة الصراعات الدولية والإقليمية ليست ترفًا فكريًا، ولا مجرد استعراض لأحداث التاريخ، وإنما هي من فقه الواقع الذي أمر الإسلام بالنظر فيه، ومن إدراك سنن الله في الأمم، إذ لا تُبنى السياسات، ولا تُحفظ الدول، ولا تُصان الأمة من الأخطار إلا بفهم موازين القوة، وإدراك طبائع الصراع، والتمييز بين الثابت والمتغير في حركة التاريخ. وقد قرر القرآن الكريم أن للصراع سننًا لا تتبدل، فقال تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾ [آل عمران: 140]، وقال سبحانه: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: 251]، فدل ذلك على أن التدافع بين الأمم سنة كونية باقية ما بقيت الحياة.

ومن أعظم الأخطاء التي تقع فيها الأمم أن تظن أن نهاية المعركة تعني نهاية الصراع؛ فإن التاريخ العسكري، قديمه وحديثه، يثبت أن الحرب التي لا تنتهي بحسم كامل يزيل أسباب النزاع وتوازناته، لا تنقضي في حقيقتها، وإنما تنتقل من ميدان القتال المباشر إلى ميادين أخرى، كالصراع السياسي، والاقتصادي، والاستخباراتي، والإعلامي، والتقني، وهو ما اصطلح عليه في الدراسات الاستراتيجية بالحرب الباردة أو الصراع منخفض الحدة. وتتغير أدوات المواجهة، لكن يبقى الهدف واحدًا: إرغام الخصم على التراجع، أو إنهاكه حتى يرضخ لإرادة الطرف الآخر.

وتقف منطقة الشرق الأوسط اليوم أمام مرحلة تتسم بقدر كبير من التعقيد، بعد سنوات من المواجهات العسكرية المباشرة وغير المباشرة،

والمفاوضات المتقطعة، والتحالفات المتغيرة، وسباقات التسلح المتسارعة. فلا المؤتمرات السياسية أزالت أسباب النزاع، ولا الاتفاقات المؤقتة أنهت دوافع الصراع، بل بقيت الملفات الجوهرية معلقة، وأصبح الهدوء الظاهر يخفي تحته استعداداً متزايداً لجولات جديدة من التنافس والمواجهة، سواء كانت عسكرية أو أمنية أو اقتصادية.

ومن هذا المنطلق، يسعى هذا الكتاب إلى تحليل واقع حروب المنطقة من منظور إسلامي واستراتيجي، بعيداً عن الانحيازات القومية أو الطائفية أو المصالح الدولية، مستنداً إلى ميزان الشرع، وإلى القراءة العلمية لموازين القوة، ومحددات الردع، وأثر سباقات التسلح في رسم مستقبل المنطقة. فالغاية ليست الانتصار لرواية سياسية، وإنما محاولة فهم طبيعة الصراع، واستشراف مساراته، وبيان ما ينسجم مع أصول السياسة الشرعية ومقاصدها في حفظ الدين، وحماية الأمة، وإعداد القوة، كما قال تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [الأنفال: 60].

وسيعتمد هذا الكتاب على تحليل الوقائع العسكرية والسياسية وفق سنن الله في التدافع، وعلى دراسة عناصر القوة والضعف، والردع والتوازن، والتحالفات والتنافس، مع التمييز بين الحقائق الثابتة، والتقديرات الاستراتيجية التي تحتمل الصواب والخطأ. فالسياسة تتغير، والتحالفات تتبدل، أما السنن التي أجراها الله في قيام الأمم وسقوطها، وفي أسباب النصر والهزيمة، فهي ثابتة لا تتخلف، ومن وعاها أحسن قراءة الحاضر واستشراف المستقبل.

ماذا تعني الكارثة الحقيقية؟ تجاوز مضيق هرمز إلى جوهر الصراع

قد يذهب كثير من المراقبين إلى أن الخطر الأكبر الذي يهدد المنطقة والعالم يتمثل في احتمال إغلاق مضيق هرمز، باعتباره أحد أهم الممرات البحرية الاستراتيجية في العصر الحديث. فالمضيق ليس مجرد ممر مائي عابر، بل هو عقدة جغرافية تتحكم في حركة جزء كبير من إمدادات الطاقة العالمية، وأي اضطراب فيه ينعكس سريعًا على الأسواق الدولية، وأسعار الطاقة، وحركة التجارة، واستقرار الاقتصاد العالمي.

غير أن اختزال الأزمة في المضيق وحده يمثل قراءة سطحية لطبيعة الصراع؛ لأن المضائق والممرات البحرية، مهما بلغت أهميتها، ليست أصل المشكلة، وإنما هي أدوات تظهر عند اشتداد التنافس بين القوى المتصارعة. فالمشكلة الأعمق لا تكمن في الموقع الجغرافي ذاته، بل في طبيعة العلاقات بين الأطراف، وفي غياب تسوية تعالج جذور الخلافات السياسية والأمنية والاستراتيجية.

إن التاريخ يثبت أن الحروب لا تبدأ غالبًا بسبب حادث منفرد، وإنما نتيجة تراكم طويل من الأزمات، وسوء تقدير النوايا، واختلال موازين الردع، وغياب الثقة بين الأطراف. فالحادث العسكري قد يكون شرارة، لكنه لا يكون الوقود الحقيقي للنار. أما الوقود فيكمن في القضايا العميقة التي بقيت دون حل، وفي سعي كل طرف إلى تعزيز موقعه ومنع خصمه من امتلاك قدرة تؤثر في حساباته.

ومن هنا فإن النظر إلى مضيق هرمز باعتباره أصل الأزمة يشبه النظر إلى الدخان مع تجاهل مصدر النار؛ فإغلاق ممر بحري أو فتحه هو نتيجة لصراع أكبر، وليس سببًا مستقلًا عنه. وحتى لو بقي المضيق مفتوحًا، فإن استمرار

التنافس العسكري، وتضارب المصالح، وغياب التفاهمات الأمنية المستقرة، سيبقي المنطقة معرضة لجولات جديدة من التوتر.

وهذه الحقيقة تتفق مع منهج الإسلام في النظر إلى الأسباب والنتائج؛ فالإسلام لا يعالج الظواهر فقط، وإنما يبحث عن جذور المشكلات. قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الرعد: 11]. فالآية تقرر سنة من سنن التغيير، وهي أن التحولات الكبرى لا تحدث بمعالجة النتائج وحدها، بل بالنظر في الأسباب التي أنتجتها.

وفي علم الاستراتيجية العسكرية، فإن الدول لا تبني سياساتها على الحوادث المنفردة، وإنما على تقييم شامل للبيئة الأمنية، وقدرات الخصوم، ومصادر التهديد، والسيناريوهات المحتملة. ولذلك فإن أي مفاوضات لا تتناول جوهر الصراع، ولا تعالج مخاوف الأطراف الأساسية، قد تنجح في إيقاف التصعيد مؤقتًا، لكنها لا تنتج استقرارًا طويل الأمد.

فالاستقرار الحقيقي لا يقوم على الهدوء المؤقت، بل على وجود توازن ردع واضح وقواعد تفاهم تمنع سوء الحسابات. أما عندما يشعر كل طرف أن أمنه مهدد، وأن الطرف الآخر يسعى إلى فرض إرادته بالقوة، فإن النتيجة الطبيعية تكون الدخول في سباق لتعظيم القوة العسكرية.

وهنا تظهر الخطورة الكبرى: أن تنتقل المنطقة من مرحلة المواجهة المباشرة إلى مرحلة الحرب الباردة وسباق التسلح. والحرب الباردة ليست بالضرورة غيابًا كاملًا للقتال، بل هي حالة من الصراع المستمر تحت مستوى الحرب الشاملة، حيث تستخدم الدول أدوات متعددة: تطوير القدرات الصاروخية، توسيع التحالفات، بناء القواعد العسكرية، تعزيز الدفاعات، استخدام النفوذ السياسي، والحروب غير المباشرة.

وقد أثبتت التجارب التاريخية أن سباقات التسلح الطويلة تستهلك موارد الأمم، وتزيد احتمالات سوء التقدير، لأن تراكم الأسلحة لا يصنع دائمًا الأمن، بل قد يؤدي أحيانًا إلى زيادة التوتر إذا غابت الحكمة السياسية. فكل طرف يبرر توسعه العسكري بأنه دفاع، بينما يراه الطرف الآخر تهديدًا، فتدخل الدول في دائرة متبادلة من الخوف والاستعداد.

ومن المنظور الإسلامي، فإن القوة ليست مذمومة، بل هي ضرورة لحماية الأمة، ونشر الدين إن تطلب بالفتوحات وقتال الكفار المحاربين، ومنع العدوان، قال تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: 60]. وهذه الآية تؤسس لمبدأ مهم في الفكر الاستراتيجي الإسلامي، وهو أن امتلاك القوة وسيلة لتحقيق القوة والتوسع الإسلامي والأمن والردع، وليس هدفًا يؤدي إلى الظلم أو العدوان.

فالضعف الذي يغري المعتدي خطر، كما أن القوة المنفلتة من الضوابط الشرعية خطر آخر. ولهذا جمع الإسلام بين إعداد القوة وبين العدل، وبين القدرة على الدفاع وبين الحكمة في استخدامها. قال تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۚ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: 8].

وعليه، فإن الكارثة الحقيقية ليست مجرد إغلاق مضيق أو ارتفاع أسعار أو أزمة اقتصادية مؤقتة، بل الكارثة الأعمق هي تحول المنطقة إلى بيئة صراع دائم، تستنزف طاقاتها في سباقات القوة، وتبقي شعوبها تحت تأثير التوتر المستمر.

إن القضية المركزية ليست: من يسيطر على المضيق؟ وإنما: ما النظام الأمني والسياسي الذي يمنع تحول المنطقة إلى ساحة مواجهة مفتوحة؟

فالممرات البحرية قد تتغير أهميتها، والتحالفات قد تتبدل، لكن بقاء أسباب الصراع دون معالجة سيجعل الأزمات تعود بأشكال جديدة.

ومن هنا فإن فهم جوهر الصراع هو الخطوة الأولى نحو التعامل معه؛ لأن الأمم لا تنتصر بكثرة ردود الأفعال، وإنما بحسن قراءة الواقع، ومعرفة أسباب القوة والضعف، وبناء استراتيجية تقوم على الحكمة والإعداد والقدرة على حماية المصالح.

المفاوضات والبرنامج الصاروخي: محور الارتكاز في معادلة الصراع

بينما تنشغل الأنظار بالمظاهر الخارجية للصراع، من تحركات عسكرية وتهديدات متبادلة وأزمات مرتبطة بالممرات البحرية، فإن جوهر المواجهة غالبًا ما يكمن في مكان آخر؛ في معادلة القوة التي تحدد قدرة كل طرف على فرض إرادته أو منع خصمه من تحقيق أهدافه. ومن هنا يبرز ملف البرامج الصاروخية بوصفه أحد أكثر الملفات حساسية في الصراعات الإقليمية الحديثة، لأنه لا يتعلق بسلاح منفرد، بل يتعلق بمفهوم الردع ذاته.

فالصواريخ في الفكر العسكري المعاصر لم تعد مجرد أدوات هجومية، بل أصبحت جزءًا من منظومة استراتيجية متكاملة. فهي تمنح الدول قدرة على تهديد مواقع بعيدة، وتعويض بعض أوجه النقص في القوة الجوية أو البحرية، ورفع تكلفة أي محاولة عسكرية ضدها. ولهذا فإن امتلاك القدرة الصاروخية يتحول من مسألة تقنية إلى مسألة سياسية؛ لأنه يؤثر في حسابات الخصوم، وفي طبيعة التحالفات، وفي شكل التوازن الإقليمي.

إن المفاوضات التي تتناول البرامج العسكرية لا تكون معقدة بسبب السلاح وحده، بل بسبب اختلاف الرؤية بين الأطراف. فالدولة التي تمتلك قدرة عسكرية معينة قد تراها وسيلة لحماية أمنها ومنع تكرار تجارب تاريخية مؤلمة، بينما تنظر إليها الدول المنافسة باعتبارها عاملًا يغير ميزان القوى ويمنح الطرف الآخر قدرة أكبر على الضغط والمناورة.

وهنا تظهر إحدى أهم قواعد العلاقات الدولية، وهي المعضلة الأمنية؛ إذ إن زيادة دولة لقدراتها الدفاعية قد تدفع خصومها إلى اتخاذ إجراءات مماثلة، ليس بالضرورة لأنهم يريدون الحرب، وإنما لأنهم يخشون فقدان التوازن. ومع مرور الوقت تتحول إجراءات الحماية المتبادلة إلى سباق تسلح، حيث يرى كل طرف أن أمنه مرتبط بامتلاك قدرات أكبر من الطرف الآخر.

وقد عرف التاريخ نماذج كثيرة لهذه الحالة؛ فحين تفقد الدول الثقة المتبادلة، تصبح القوة العسكرية لغة أساسية في إدارة العلاقات. وتتحول المفاوضات من محاولة لإنهاء الخلافات إلى محاولة لإدارة الصراع ومنع انفجاره. ولذلك فإن نجاح أي اتفاق لا يقاس فقط بما يوقع على الورق، بل بقدرته على معالجة المخاوف التي دفعت الأطراف إلى بناء قدراتها العسكرية أصلًا.

ومن المنظور الإسلامي، فإن قضية القوة ترتبط بمفهوم المسؤولية، وليست مجرد رغبة في التفوق. فالإسلام ينظر إلى القوة باعتبارها أمانة تستخدم لإقامة العدل بالحكم بما أنزل الله لحماية الحقوق ومنع الظلم، لا وسيلة للاستعلاء في الأرض. قال الله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [البقرة: 190].

فهذه القاعدة تجمع بين أمرين متلازمين: عدم الاستسلام للعدوان، وعدم تجاوز حدود العدل. ولذلك فإن القوة في التصور الإسلامي ليست منفصلة

عـن الأخـلاق والضـوابط، بـل مرتبطـة بمقاصـد أعلى مـن مجـرد الغلبـة العسكرية.

وفي السيرة النبوية نجد أن إدارة الصراع لم تكن قائمة على القـوة وحـدها، بل على الجمع بـين الإعـداد، وحسـن التقـدير، وفهـم مـوازين القـوى. فقـد كانت القيادة النبوية تدرك أهمية المعلومات، والتحالفات، واختيار التوقيت، وإدارة المـوارد، وهـي عناصـر تشـكل اليـوم أسـاس الدراسـات الاسـتراتيجية الحديثة.

ومن هنا فإن تحليل الملف الصاروخي لا ينبغي أن يقتصر على السؤال: كـم عدد الصواريخ التي يمتلكها هذا الطـرف أو ذاك؟ بـل يجـب أن يتجـاوز ذلـك إلى أسئلة أعمق:

- ما الهدف السياسي من امتلاك هذه القدرة؟
- كيف تؤثر في حسابات الردع؟
- هل تؤدي إلى الاستقرار أم إلى زيادة التوتر؟
- هل توجد منظومة أمنية تمنع تحول التنافس إلى مواجهة مفتوحة؟

فالردع ليس قائمًا على السلاح وحده، وإنما على مجموعة عناصر متداخلة:

- القدرة العسكرية
- والإرادة السياسية التي لا تخرج عن شريعة الإسلام
- والقدرة الاقتصادية
- والتماسك الداخلي
- والتحالفات بضوابط شرعية
- والقدرة على تحمل نتائج المواجهة.

ولهذا فإن استمرار الخلاف حول البرامج الصاروخية قد يدفع المنطقة إلى مرحلة جديدة لا تقوم بالضرورة على حرب شاملة، وإنما على منافسة طويلة الأمد تتوسع فيها ميزانيات الدفاع، وتتطور فيها أنظمة الصواريخ والدفاعات الجوية، وتتزايد فيها أهمية الطائرات المسيّرة والحرب الإلكترونية والقدرات الاستخباراتية.

والخطر في سباقات التسلح لا يكمن فقط في كمية الأسلحة المتراكمة، بل في البيئة النفسية والسياسية التي تصنعها؛ فكل طرف يبدأ بالنظر إلى الآخر باعتباره تهديدًا دائمًا، فتزداد احتمالات سوء الحسابات، وقد يتحول حادث محدود إلى أزمة واسعة بسبب غياب الثقة وارتفاع مستوى الاستعداد العسكري.

ومن هنا فإن جوهر القضية ليس البرنامج الصاروخي وحده، بل النظام الأمني الذي يحكم المنطقة بأكملها. فطالما بقيت الدول تنظر إلى أمنها باعتباره قائمًا على موازنة قوة الخصوم، فإن سباق التسلح سيبقى حاضرًا، وستظل المفاوضات تعالج الأعراض أكثر مما تعالج الأسباب.

إن بناء استقرار حقيقي يحتاج إلى معالجة جذور الصراع: مخاوف الأمن، وتوازن القوى، وطبيعة التحالفات، وحدود النفوذ، لأن السلاح في النهاية ليس سوى انعكاس لصورة أعمق من الصراع السياسي والاستراتيجي.

تاريخ الصراع في مضيق هرمز: دروس من حرب الناقلات

لم يكن التوتر حول مضيق هرمز وليد الأزمات المعاصرة، بل هو امتداد لتاريخ طويل من الصراع على النفوذ والسيطرة على الممرات البحرية الحيوية. فالموقع الجغرافي للمضيق جعله عبر العقود أحد أهم النقاط الاستراتيجية في العالم، إذ تتقاطع عنده مصالح الدول المنتجة للطاقة، والقوى البحرية الكبرى، والمصالح التجارية العالمية.

ومن أبرز المحطات التي كشفت أهمية هذا الممر البحري ما عُرف بـ حرب الناقلات خلال الحرب العراقية الإيرانية، التي اندلعت في عام 1400هـ (1980) واستمرت حتى عام 1408هـ (1988). فقد انتقلت المواجهة خلال هذه الحرب من الجبهات البرية إلى البحر، عندما بدأ الطرفان باستهداف ناقلات النفط والمنشآت البحرية المرتبطة بإمدادات الطاقة، في محاولة للضغط الاقتصادي على الخصم وإضعاف قدرته على تمويل الحرب.

لقد أدرك الطرفان أن المعركة البحرية لا تقل أهمية عن المعركة البرية؛ فالدولة التي تستطيع التأثير في حركة التجارة والطاقة تستطيع أن تستخدم الاقتصاد كسلاح استراتيجي. وهنا ظهر مفهوم جديد في الحروب الحديثة، وهو أن الصراع لا يُحسم فقط في ساحات القتال التقليدية، بل قد ينتقل إلى طرق الإمداد، والموانئ، وخطوط التجارة، والمجالات الاقتصادية.

وخلال عام 1407هـ (1987) تصاعدت الأزمة البحرية بشكل كبير، مما دفع الولايات المتحدة إلى زيادة وجودها العسكري في الخليج تحت ذريعة حماية حرية الملاحة وتأمين حركة ناقلات النفط. وأطلقت واشنطن عملية "إرنست ويل" (Earnest Will) لمرافقة بعض الناقلات وإعادة تسجيلها تحت العلم الأمريكي بهدف توفير حماية عسكرية لها.

ثم جاءت المواجهة البحرية الكبرى في 18 شعبان 1408هـ الموافق 18 أبريل/نيسان 1988 عندما نفذت الولايات المتحدة عملية "فرس النبي" (Operation Praying Mantis) ضد أهداف بحرية إيرانية، وأسفرت العملية عن تدمير عدد من القطع البحرية والمنشآت العسكرية الإيرانية، وكانت من أكبر المواجهات البحرية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية.

وقد شكلت هذه العملية درسًا عسكريًا مهمًا في طبيعة الحروب البحرية الحديثة؛ إذ أظهرت الفارق الكبير بين القوى البحرية الكبرى والقوى الإقليمية عندما تتحول الأزمة إلى مواجهة مباشرة. كما كشفت أن السيطرة البحرية لا تعتمد فقط على امتلاك السفن، بل على منظومة متكاملة تشمل الاستطلاع، والقدرات الجوية، والقيادة والسيطرة، والتكنولوجيا العسكرية.

ومن جهة أخرى، فإن حرب الناقلات أثبتت أن الممرات البحرية الاستراتيجية يمكن أن تتحول إلى ساحات ضغط سياسي واقتصادي. فالدولة لا تحتاج دائمًا إلى إغلاق ممر بحري بالكامل حتى تؤثر فيه؛ إذ إن مجرد ارتفاع مستوى التهديدات والمخاطر قد يؤدي إلى زيادة تكاليف التأمين، واضطراب الأسواق، ودفع القوى الدولية إلى التدخل.

ومن منظور استراتيجي، فإن تجربة مضيق هرمز خلال حرب الناقلات تقدم قاعدة مهمة: الممرات الحيوية لا تصبح مصدر قوة بسبب موقعها فقط، بل بسبب القدرة على استخدامها ضمن استراتيجية متكاملة. فالجغرافيا تمنح الفرصة، لكن القوة العسكرية والسياسية هي التي تحدد كيفية استثمارها.

كما أن هذه التجربة تؤكد أن الصراعات الطويلة لا تعتمد فقط على الانتصارات العسكرية المباشرة، بل على قدرة الدول على تحمل الضغوط الاقتصادية والسياسية والعسكرية. فقد انتهت الحرب العراقية الإيرانية

في 29 محرم 1409هـ الموافق 20 أغسطس/آب 1988 بقبول قرار مجلس الأمن رقم 598 ووقف إطلاق النار، بعد سنوات من الاستنزاف البشري والاقتصادي والعسكري.

والدرس الأهم من تلك المرحلة أن أمن الممرات البحرية لا ينفصل عن طبيعة النظام السياسي والأمني المحيط بها. فحين تغيب الثقة بين القوى الإقليمية والدولية، تتحول الممرات التجارية إلى أدوات ضغط، وتصبح أي أزمة سياسية قابلة للانتقال إلى المجال العسكري.

ولهذا فإن دراسة حرب الناقلات لا تهدف إلى استحضار الماضي فقط، بل إلى فهم الحاضر؛ فالتاريخ يبين أن مضيق هرمز لم يكن يومًا مجرد طريق لنقل الطاقة، وإنما كان ولا يزال جزءًا من معادلة أوسع تتعلق بموازين القوة، والردع، وصراع النفوذ في المنطقة.

الرد الاستراتيجي العربي: خط أنابيب شرق-غرب ومشاريع كسر الاعتماد على مضيق هرمز

لم تكن مسألة أمن الطاقة في منطقة الخليج العربي مجرد قضية اقتصادية، بل كانت ولا تزال قضية استراتيجية ترتبط مباشرة بالأمن القومي للدول، وبقدرتها على حماية مواردها الحيوية، والحفاظ على قدرتها على التأثير في الأسواق العالمية. فالدول التي تعتمد بشكل كامل على ممر جغرافي واحد لتصدير ثرواتها تصبح أمام معادلة خطيرة؛ إذ إن أي اضطراب أمني أو عسكري في ذلك الممر قد يتحول من أزمة إقليمية محدودة إلى أزمة اقتصادية دولية واسعة.

ومن هنا أدركت بعض الدول العربية، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، أن الاعتماد الكامل على مضيق هرمز يمثل نقطة ضعف استراتيجية ينبغي التعامل معها عبر بناء طرق بديلة تمنحها هامشًا أكبر من المناورة. فالقوة الاقتصادية لا تقوم فقط على امتلاك الموارد، بل على القدرة على حمايتها وضمان استمرار تدفقها في مختلف الظروف.

أولًا: مفهوم الأمن الطاقوي في الحسابات الاستراتيجية

في الدراسات الاستراتيجية الحديثة، لا يُنظر إلى الطاقة باعتبارها سلعة اقتصادية فقط، بل باعتبارها عنصرًا من عناصر القوة السياسية. فالدولة التي تنتج الطاقة وتمتلك طرق تصدير متعددة تكون أكثر قدرة على مواجهة الضغوط، بينما تصبح الدولة التي تعتمد على منفذ واحد أكثر عرضة للابتزاز أو الاضطراب.

ولهذا فإن تنويع طرق التصدير أصبح مبدأ أساسيًا في التخطيط الاستراتيجي للدول الكبرى. فكما تهتم الدول ببناء الجيوش لحماية حدودها، تهتم أيضًا ببناء شبكات النقل والطاقة لحماية اقتصادها. لأن توقف تدفق الطاقة لا يؤثر على الإيرادات فقط، بل يؤثر على الصناعة، والتجارة، والإنفاق الحكومي، والاستقرار الداخلي.

وقد أدركت الدول العربية المنتجة للنفط أن مضيق هرمز، رغم أهميته التجارية، يمثل نقطة اختناق استراتيجية؛ أي منطقة إذا تعرضت للخطر يمكن أن تؤثر في حركة الإمدادات بأكملها. ولذلك بدأت محاولات بناء مسارات بديلة تقلل من درجة الاعتماد عليه.

ثانيًا: خط أنابيب شرق - غرب السعودي: من مشروع اقتصادي إلى أداة استراتيجية

يُعد خط أنابيب شرق - غرب، المعروف باسم خط البترول السعودي شرق-غرب (Petroline)، أحد أبرز المشاريع التي جسدت فكرة التحوط الاستراتيجي. فقد أنشئ بهدف نقل النفط من مناطق الإنتاج في المنطقة الشرقية إلى ميناء ينبع على ساحل البحر الأحمر، متجاوزًا بذلك المسار البحري التقليدي عبر الخليج العربي ومضيق هرمز.

وتكمن أهمية هذا المشروع في أنه لا يمثل مجرد أنبوب لنقل النفط، بل يمثل إعادة رسم لخريطة أمن الطاقة؛ إذ يمنح السعودية قدرة على تصدير جزء مهم من إنتاجها عبر طريق مختلف، ويقلل من تعرض صادراتها لأي تهديد في منطقة الخليج.

فالاستراتيجية هنا لا تقوم على إلغاء أهمية مضيق هرمز، فهذا أمر غير واقعي بسبب حجمه العالمي، وإنما تقوم على تقليل الاعتماد المطلق عليه. وفي الفكر الاستراتيجي يسمى هذا المبدأ تقليل نقاط الضعف الحرجة؛ أي ألا تجعل الدولة أمنها مرتبطًا بعقدة واحدة يمكن أن يؤدي اضطرابها إلى شلل واسع.

ثالثًا: البعد العسكري للمشاريع النفطية البديلة

من الخطأ النظر إلى خطوط الأنابيب والموانئ باعتبارها منشآت اقتصادية فقط؛ فهي في الواقع أهداف استراتيجية في أوقات الصراع. ولذلك فإن حماية البنية التحتية للطاقة أصبحت جزءًا من العقيدة الأمنية للدول.

ففي الحروب الحديثة، لم تعد الجيوش تستهدف فقط القوات المسلحة، بل تستهدف القدرة على الاستمرار في الحرب. ومن هنا تصبح منشآت الطاقة، والموانئ، وشبكات النقل، ومراكز الاتصالات، جزءًا من معادلة القوة.

ولهذا فإن وجود خط بديل لا يعني انتهاء التهديد، بل ينقل التحدي إلى مستوى آخر؛ إذ تحتاج الدولة إلى حماية هذا الخط من الهجمات الجوية والصاروخية والطائرات المسيّرة والعمليات التخريبية. أي أن الأمن الطاقوي أصبح مرتبطًا بشكل مباشر بالأمن العسكري.

وهذا ما ظهر في العقود الأخيرة عندما أصبحت المنشآت النفطية هدفًا في بعض الصراعات الإقليمية، مما أكد أن حماية الاقتصاد أصبحت جزءًا من حماية الدولة نفسها.

رابعًا: المشاريع الخليجية البديلة وحدود فعاليتها

لم تكن السعودية الدولة الوحيدة التي سعت إلى تقليل الاعتماد على مضيق هرمز، فقد ظهرت لدى بعض دول الخليج أفكار ومشاريع تهدف إلى إيجاد منافذ أخرى للتصدير، سواء عبر خطوط أنابيب أو موانئ خارج منطقة الخليج.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك تطوير ميناء الفجيرة في الإمارات على بحر العرب، باعتباره منفذًا لا يمر عبر مضيق هرمز. وقد اكتسب المشروع أهمية استراتيجية لأنه يوفر خيارًا إضافيًا لتصدير النفط واستقبال الناقلات.

لكن بناء البدائل ليس أمرًا بسيطًا؛ فهناك عوامل تحد من فعاليتها، منها:

- ❖ التكلفة المالية العالية.
- ❖ الحاجة إلى بنية تحتية ضخمة.

- ❖ الاعتبارات الجغرافية.
- ❖ الطاقة الاستيعابية المحدودة مقارنة بحجم صادرات الخليج.
- ❖ الحاجة إلى حماية عسكرية وأمنية مستمرة.

ولهذا فإن البدائل لا تلغي أهمية مضيق هرمز، لكنها تقلل من تأثير أي أزمة محتملة.

خامسًا: الدرس الاستراتيجي من تجربة الطاقة الخليجية

الدرس الأهم الذي يمكن استخلاصه هو أن الدول لا تنتظر وقوع الأزمة حتى تبحث عن الحلول، بل تبني قدراتها قبل الأزمات. فالدولة التي تخطط في أوقات الاستقرار تكون أكثر قدرة على الصمود في أوقات التوتر.

وهذا من قواعد الإدارة الرشيدة التي يقرها الإسلام؛ فالأخذ بالأسباب والاستعداد أصل من أصول التعامل مع الواقع. وقد جاءت الشريعة بالتخطيط والحذر وحسن التدبير، كما يظهر في قصة يوسف عليه السلام حين أوحى الله له بوضع خطة اقتصادية طويلة الأمد لمواجهة سنوات القحط، فلم يكن التعامل مع الأزمة بعد وقوعها، بل كان الاستعداد قبل وصولها.

سادسًا: بين الاستقلال الاستراتيجي والاعتماد المتبادل

ومع أهمية المشاريع البديلة، فإن الواقع الدولي يؤكد أن الطاقة العالمية شبكة مترابطة، وأن أي أزمة كبيرة في الخليج سيكون لها تأثير يتجاوز حدود المنطقة. لذلك فإن الهدف الواقعي ليس عزل المنطقة عن العالم، وإنما بناء قدرة أكبر على الصمود والمناورة.

فالدول القوية ليست هي التي لا تواجه المخاطر، بل هي التي تمتلك بدائل متعددة عندما تظهر المخاطر. وكلما تعددت خيارات الدولة، انخفضت قدرة الخصوم على الضغط عليها.

ومن هنا فإن خط أنابيب شرق - غرب والمشاريع المشابهة لا تُقرأ باعتبارها مشاريع نقل فقط، بل باعتبارها أدوات ضمن استراتيجية أوسع تهدف إلى حماية المصالح، وتقليل نقاط الضعف، والحفاظ على حرية الحركة الاقتصادية في بيئة إقليمية شديدة الحساسية.

مفهوم الردع الإيراني وعقيدة الدفاع المتقدم: من حماية الحدود إلى توسيع نطاق المواجهة[1]

عند تحليل طبيعة الصراع في منطقة الشرق الأوسط، فإن اختزال القضية في مضيق بحري أو منظومة صاروخية فقط يؤدي إلى قراءة ناقصة للمشهد. فالصواريخ، والقواعد العسكرية، والتحالفات الإقليمية، كلها ليست سوى أدوات ضمن معادلة أكبر هي معادلة الردع؛ أي قدرة الدولة على منع خصمها من الإقدام على عمل عسكري، عبر إقناعه بأن تكلفة المواجهة ستكون مرتفعة وغير مضمونة النتائج.

فالردع في الفكر العسكري لا يعني بالضرورة امتلاك التفوق الكامل، وإنما يعني امتلاك القدرة التي تجعل الخصم يعيد حساباته قبل اتخاذ قرار الحرب. وقد تكون هذه القدرة ناتجة عن التفوق التكنولوجي، أو التفوق العددي، أو القدرة على إلحاق أضرار كبيرة بالخصم، أو امتلاك شبكة تحالفات تجعل الحرب أكثر تعقيدًا بالنسبة للطرف الآخر.

[1] ملاحظة: ما يكتب هنا ليس مدحًا لإيران الدولة الرافضية وإنما قراءة استراتيجية تحليلية. اللهم اضرب الكافرين ببعضهم أمريكا واليهود وإيران واخرجنا منهم سالمين

أولًا: فلسفة الردع في الاستراتيجية الإيرانية

منذ قيام الجمهورية في إيران عام 1399هـ (1979)، واجهت إيران بيئة إقليمية ودولية مليئة بالتحديات الأمنية. فقد دخلت بعد فترة قصيرة في حرب طويلة مع العراق استمرت من 1400هـ (1980) إلى 1408هـ (1988)، وهي تجربة تركت أثرًا عميقًا في بناء التصور الأمني الإيراني.

وقد خرجت إيران من تلك الحرب بإدراك استراتيجي مفاده أن مواجهة القوى الأكبر منها عسكريًا تتطلب البحث عن أدوات تمنحها قدرة على الردع، بدل محاولة تقليد الجيوش الكبرى في كل عناصر القوة. فبدل التركيز على بناء قوة تقليدية تضاهي القوى العالمية في الطائرات المتقدمة وحاملات الطائرات والقدرات التقنية الكبرى، اتجهت إلى تطوير مجالات تستطيع من خلالها رفع تكلفة أي مواجهة محتملة.

ومن هنا برز الاعتماد على عناصر مثل:

- الصواريخ الباليستية.
- الطائرات المسيّرة.
- القدرات البحرية غير التقليدية.
- الحروب غير المباشرة.
- بناء علاقات مع قوى حليفة أو جماعات مسلحة في مناطق مختلفة.

وهذه الاستراتيجية تقوم على مبدأ: إذا لم تستطع الدولة منع الهجوم بالقوة التقليدية، فإنها تجعل ثمن الهجوم مرتفعًا إلى درجة تدفع الخصم إلى إعادة التفكير.

ثانيًا: مفهوم "تكلفة الضربة" في الحسابات العسكرية

من أهم مفاهيم الردع الحديث مفهوم رفع تكلفة الهجوم. فالدولة لا تحتاج دائمًا إلى منع خصمها من امتلاك القدرة على مهاجمتها، لكنها تسعى إلى إقناعه بأن نتائج الهجوم ستكون أكبر من المكاسب المتوقعة.

وهذا المفهوم ظهر في العديد من الاستراتيجيات العسكرية عبر التاريخ؛ فالقوة الضعيفة نسبيًا قد تعتمد على وسائل تجعل القوة الأكبر تدفع ثمنًا سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا كبيرًا مقابل أي عملية ضدها.

وفي الحالة الإيرانية، ارتبط هذا المفهوم بتطوير قدرات تستطيع تهديد قواعد عسكرية، ومنشآت حيوية، ومصالح إقليمية بعيدة عن الحدود الإيرانية. وهنا يصبح الردع قائمًا ليس فقط على الدفاع عن الأرض، بل على القدرة على التأثير في بيئة الخصم.

ثالثًا: عقيدة الدفاع المتقدم

يُعد مفهوم "الدفاع المتقدم" من أبرز عناصر التفكير الأمني الإيراني. ويقوم هذا المفهوم على فكرة نقل مساحة المواجهة بعيدًا عن الأراضي الإيرانية، عبر بناء نفوذ وميليشات مجرمة وشبكات حليفة في مناطق قريبة من خصومها.

وبحسب هذا التصور، فإن حماية الأمن لا تبدأ عند الحدود الجغرافية للدولة فقط، بل تمتد إلى مناطق ترى القيادة الإيرانية أنها ذات أهمية استراتيجية، سواء بسبب قربها الجغرافي أو تأثيرها السياسي أو دورها في موازين القوى.

ولهذا ارتبط اسم إيران خلال العقود الماضية بعلاقات مع قوى وجماعات مسلحة كافرة وحلفاء سياسيين في عدة ساحات إقليمية، مثل العراق وسوريا ولبنان واليمن. وترى إيران أن هذا النفوذ يمنحها عمقًا استراتيجيًا ويزيد قدرتها على الردع[2].

بينما يرى خصومها أن هذه السياسة تمثل توسعًا في النفوذ وتدخلًا في شؤون الدول الأخرى، وأنها تزيد من تعقيد الصراعات الإقليمية. ومن هنا أصبح النفوذ الإقليمي الإيراني أحد أهم ملفات الخلاف في المنطقة

رابعًا: البعد الجغرافي في الاستراتيجية العسكرية

في الحروب الحديثة، لم تعد المسافة الجغرافية وحدها هي العامل الحاسم، فالتقنيات العسكرية الحديثة جعلت الصراع أكثر ارتباطًا بامتلاك القدرة على الوصول والتأثير.

ولهذا تسعى الدول إلى امتلاك ما يسمى بـ"العمق الاستراتيجي"، وهو القدرة على امتصاص الضربة الأولى، والحفاظ على خيارات الرد، وعدم حصر المعركة في نقطة واحدة.

وقد عرف التاريخ العسكري أهمية العمق الاستراتيجي منذ القدم؛ فالدول التي تمتلك مساحة أو حلفاء أو موارد متعددة تكون غالبًا أكثر قدرة على تحمل الصدمات مقارنة بالدول التي تعتمد على نقطة واحدة.

خامسًا: القراءة الإسلامية لمفهوم القوة والردع

ينظر الإسلام إلى القوة باعتبارها جزءًا من مسؤولية تحكيم الإسلام في الأرض وحماية المجتمعات ومنع الظلم والعدوان، لكنه يربطها بالعدل

[2] ملاحظة: الهدف الأول لإيران من هذا هو هدف عقدي لتوسيع مشروعا الرافضي المحارب وضري بيضة الإسلام وقتل المسلمين واحتلال بلادهم.

وضبط السلوك. فالقوة ليست مجرد امتلاك أدوات البطش، وإنما القدرة على حفظ الحقوق ومنع الفوضى.

قال الله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا ۗ وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران: 146].

فالآية تشير إلى قيمة الثبات والصبر أمام الضغوط، وهي من العناصر المعنوية التي تدخل في قوة الأمم، لأن الحروب لا تُحسم بالسلاح وحده، بل بالإرادة والقدرة على التحمل.

وفي المقابل، فإن التاريخ يبين أن التوسع في استخدام أدوات القوة خارج الحدود قد يؤدي إلى أزمات طويلة، لأن النفوذ الخارجي يولد ردود أفعال مقابلة، وقد يتحول إلى مصدر استنزاف بدل أن يكون مصدر قوة.

سادسًا: حدود الردع ومخاطره

رغم أن استراتيجية الردع قد تمنع بعض الخصوم من الإقدام على الحرب، فإنها ليست ضمانة مطلقة. فالردع يعتمد على عدة عوامل:

- ❖ دقة تقدير النوايا.
- ❖ قدرة القيادة على ضبط التصعيد.
- ❖ وضوح خطوط المواجهة.
- ❖ عدم وقوع أخطاء في الحسابات.

وقد شهد التاريخ حالات انهارت فيها حسابات الردع بسبب سوء التقدير، أو بسبب اعتقاد أحد الأطراف أن خصمه لن يرد.

ولهذا فإن أخطر ما يواجه المناطق التي تعتمد على الردع المتبادل هو أن يتحول التنافس إلى دائرة تصعيد؛ حيث يطور كل طرف قدراته خوفًا من الآخر، فيزداد التوتر بدل أن ينخفض.

خلاصة استراتيجية

إن فهم الاستراتيجية الإيرانية يتطلب تجاوز النظر إلى الصواريخ أو الميليشيات أو الممرات البحرية باعتبارها عناصر منفصلة، بل ينبغي فهمها ضمن منظومة متكاملة هدفها بناء قدرة ردع تمنع الخصوم من فرض إرادتهم بالقوة.

لكن الردع وحده لا يصنع استقرارًا دائمًا؛ فالاستقرار يحتاج إلى جانب القوة، وإلى إدارة سياسية للصراع، وقواعد واضحة تمنع انتقال المنافسة من مرحلة الضغط المتبادل إلى مواجهة شاملة.

غياب المشروع الإسلامي الصحيح الموحد وأهمية الائتلاف الحقيقي: أزمة التوازن في النظام الإقليمي

من القواعد الأساسية في علم الاستراتيجية أن الفراغ لا يبقى فراغًا؛ فحين تغيب قوة منظمة قادرة على حماية مصالحها وتحديد أولوياتها، فإن قوى أخرى تسعى إلى ملء هذا الفراغ وفق رؤيتها ومصالحها. وهذه القاعدة تنطبق بصورة واضحة على منطقة الشرق الأوسط، التي شهدت خلال

العقود الأخيرة صعود مشاريع إقليمية متعددة، في الوقت الذي بقي فيه النظام الإسلامي يعاني من ضعف التنسيق وتباين الرؤى بين دوله.

فالقضية الأساسية ليست مجرد امتلاك بعض الدول الإسلامية العربية للقوة العسكرية أو الاقتصادية، وإنما غياب الرؤية المشتركة التي تحول هذه الإمكانات المتفرقة إلى قدرة استراتيجية مؤثرة. فالقوة في عالم السياسة لا تقاس فقط بحجم الموارد، بل بقدرة الدول على تنظيمها وتوجيهها ضمن هدف واضح.

أولًا: الفرق بين القوة الفردية والقوة الجماعية

تمتلك الدول الإسلامية العربية عناصر قوة كبيرة؛ وأقواها الدين الإسلامي الذي أنزله الله من فوق سبع سماوات الذي إن حُكم كما أراد الله تعالى بعقيدةٍ صحيحة بلا تميع وتفريط وغلو أعز به الأمة كلها، ثم يأتي الموقع الجغرافي، والثروات الطبيعية، والقدرات البشرية، والممرات الاستراتيجية، والتاريخ الحضاري. لكن هذه العناصر تبقى محدودة التأثير عندما تعمل كل دولة ضمن حساباتها الخاصة دون وجود إطار تنسيقي واسع.

ففي العلاقات الإسلامية الدولية، لا تكفي الموارد وحدها لصناعة النفوذ، بل تحتاج إلى:

- رؤية ووحدة إسلامية مشتركة تقوم على الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة.
- مؤسسات تنسيق فعالة.
- تعاون اقتصادي وأمني.
- قدرة على اتخاذ قرارات جماعية.
- استراتيجية بعيدة المدى.

ولهذا فإن الدول التي تمتلك مشروعًا واضحًا تستطيع تحويل إمكاناتها إلى قوة مؤثرة، بينما قد تمتلك دول أخرى موارد أكبر لكنها تبقى محدودة التأثير بسبب غياب التنظيم والتوافق.

ثانيًا: طبيعة المشاريع الإقليمية المنافسة

شهدت المنطقة خلال العقود الماضية بروز مشاريع إقليمية تسعى إلى توسيع النفوذ والتأثير، سواء عبر القوة العسكرية أو التحالفات السياسية أو الأدوات الاقتصادية والثقافية.

فإيران الرافضية بنت نموذجًا قائمًا على توسيع نفوذها الإقليمي عبر شبكة من العلاقات والتحالفات والمليشيات الإجرامية في عدد من الدول، مستفيدة من التحولات التي حدثت بعد عام 1424هـ (2003) في العراق، ثم التطورات التي أعقبت أحداث عام 1432هـ (2011) في عدد من الدول العربية.

وفي المقابل، سعت "إسرائيل" الهالكة - بإذن الله- إلى تعزيز موقعها الإقليمي عبر التفوق العسكري والتكنولوجي، وبناء علاقات أمنية وسياسية مع بعض الأطراف، مع اعتماد كبير على الدعم الغربي، وخاصة الأمريكي.

والحديث عن هذه المشاريع لا يعني أن المنطقة تتحرك وفق طرفين فقط؛ فهناك قوى دولية مؤثرة، ومصالح متداخلة، ودول إقليمية أخرى لها حساباتها، لكن الواضح أن غياب التنسيق من الدول الإسلامية في المنطقة جعل بعض القوى الأخرى أكثر قدرة على الحركة وملء مساحات النفوذ.

ثالثًا: آثار غياب الرؤية المشتركة

إن ضعف التنسيق العربي أدى إلى مجموعة من التحديات الاستراتيجية، منها:

1- ضعف القدرة على التأثير الجماعي

فعندما تواجه دولة إسلامية عربية وغير عربية أزمة أمنية أو سياسية، فإن غياب الموقف الموحد يجعل الاستجابة غالبًا محدودة، بينما تستطيع القوى المنظمة اتخاذ قرارات أكثر سرعة وتأثيرًا.

2- انتقال الصراعات إلى داخل الدول

عندما تصبح الدول الإسلامية ساحات تنافس بين قوى إقليمية ودولية، تكون النتيجة في كثير من الأحيان صراعات داخلية طويلة، وتدخلات خارجية، وتغيرات سياسية وأمنية عميقة.

3- التحولات الديموغرافية والاجتماعية

تشهد بعض مناطق النزاعات تغيرات سكانية نتيجة الحروب والتهجير والانقسامات الداخلية بسبب القومية وضعف عقيدة الولاء والبراء، وهذه التحولات لا تمثل قضية دينية وإنسانية فقط، بل قد يكون لها تأثير طويل المدى على طبيعة المجتمعات وتوازناتها.

إن الأمن لا يتعلق بحماية الحدود فقط، بل يتعلق أيضًا بحماية استقرار المجتمعات ومنع تفككها الداخلي بسبب العلمنة والبدع والتخلف.

رابعًا: مفهوم الاتحاد الإسلامي الحقيقي

إن الحديث عن اتحاد إسلامي لا يعني بالضرورة إنشاء دولة واحدة أو إلغاء خصوصيات الدول في الوقت الراهن، بل يعني الانتقال من حالة التنسيق المؤقت إلى حالة الشراكة الاستراتيجية.

فالتحالفات الناجحة في التاريخ لم تقم فقط على تشابه المصالح، بل على وجود إدراك مشترك للخطر والفرصة. والدول التي تتعاون عسكريًا واقتصاديًا وسياسيًا تستطيع تحقيق وزن أكبر من مجموع قدراتها الفردية.

وقد بين القرآن الكريم أهمية الاجتماع وعدم التفرق، قال تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ﴾ [آل عمران: 103].

فالاجتماع قوة، والتفرق يؤدي إلى ضعف القدرة على مواجهة التحديات. وهذه القاعدة لا تقتصر على الجانب الروحي، بل لها انعكاسات في بناء المجتمعات والدول.

خامسًا: متطلبات الاتحاد الإسلامي الاستراتيجي

إن أي مشروع اتحاد حقيقي بين الدول الإسلامية لا يمكن أن يقوم على المصالح السياسية وحدها، ولا على التحالفات المؤقتة التي تتغير بتغير الظروف، بل لا بد أن يقوم أولًا على تحكيم الإسلام كما أنزله الله تعالى، وجعل الشريعة مرجعية عليا في بناء العلاقات وإدارة شؤون الأمة.

فالإسلام لم يجعل رابطة المسلمين قائمة على العِرق أو القومية أو الحدود السياسية فقط، وإنما جعل أساس الاجتماع هو العقيدة والعدل والالتزام بأحكام الله. قال تعالى:

﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: 65].

فبناء القوة لا يبدأ من السلاح فقط، وإنما يبدأ من تصحيح الأساس الذي تقوم عليه الأمة؛ لأن الانقسام الداخلي، وانتشار العصبيات، وتقديم الانتماءات الضيقة على رابطة الإسلام، من أكبر أسباب الضعف والتفرق.

وقد حذر النبي ﷺ من العصبيات التي تمزق وحدة المسلمين، فقال:

«ليسَ منَّا مَنْ دعا إلى عصبيَّةٍ وليس مِنَّا مَنْ قاتَلَ علَى عصَبيَّةٍ وليس مِنَّا مَنْ ماتَ علَى عصبيَّةٍ» أخرجه أبو داود (5121)

إن تحويل القومية والوطنية إلى رابطة تتقدم على رابطة الإسلام، أو تجعل المسلمين شعوبًا متنافسة متصارعة، يؤدي إلى إضعاف الأمة وتحويلها إلى كيانات منفصلة يسهل التأثيرعليها.

كما أن أي اتحاد لا بد أن يكون قائمًا على إزالة أسباب الفرقة الداخلية، ومنها التعصب للأحزاب الباطة والأهواء، والابتعاد عن البدع والممارسات التي تخالف أصول الدين وتفرق الجماعة، والعودة إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ بفهم السلف القرون الأولى المفضلة، باعتبارهما المرجع الذي يجمع الأمة ويوحد كلمتها.

قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: 153].

فالوحدة الحقيقية ليست مجرد اجتماع سياسي وقوانين وضعية بين الحكومات، بل هي اجتماع على منهج الإسلام الواضح وقيم مشتركة

وعدل بين الناس. وإذا غاب الأساس العقدي السليم والأخلاقي، فقد يتحول الاتحاد إلى مجرد تحالف مصالح مؤقت ينتهي بانتهاء الظروف.

وبعد تحقيق هذا الأساس، تأتي المتطلبات العملية لبناء قوة جماعية حقيقية، ومنها:

- **التكامل الدفاعي**

من خلال تطوير منظومات تعاون عسكري، وتبادل المعلومات، وتنسيق الدفاعات، وبناء قدرة مشتركة على مواجهة التهديدات. فالأمة التي لا تملك قدرة على حماية نفسها تصبح معرضة لأن تُفرض عليها إرادات خارجية.

وقد كان النبي ﷺ يجمع بين قوة الإيمان وقوة الإعداد، فبنى مجتمعًا قادرًا على الدفاع عن نفسه، وأقام مؤسسات الدولة التي تجمع بين القيادة والتنظيم والاستعداد.

- **التكامل الاقتصادي**

فالقوة العسكرية تحتاج إلى اقتصاد قوي قادر على التمويل والاستمرار، كما أن المصالح الاقتصادية المشتركة تقلل من الخلافات وتزيد من ترابط الدول.

فالأمم لا تستطيع بناء استقلال حقيقي وهي تعتمد اعتمادًا كاملًا على غيرها في الغذاء أو الصناعة أو التقنية أو السلاح.

- **بناء استقلالية استراتيجية**

أي امتلاك قدرة أكبر على اتخاذ القرار وفق مصالح الأمة، مع إدارة العلاقات الدولية بواقعية وحكمة. فالاستقلال لا يعني قطع العلاقات مع العالم،

وإنما يعني ألا تخالف الضوابط الشرعية وألا تكون إرادة الدولة مرهونة بالكامل بقوى خارجية.

❖ معالجة الخلافات الداخلية

لأن أي مشروع جماعي لا يستطيع النجاح إذا كانت الدول المنضوية فيه منشغلة بصراعات داخلية أو تنافسات جانبية تستنزف طاقتها.

وقد أمر الله بالوحدة وبين شروطها أن تكون بطاعته وطاعة رسوله ﷺ ونهى عن أسباب الضعف فقال:

﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ۖ وَاصْبِرُوا ۚ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [الأنفال: 46].

فالاختلاف في وجهات النظر أمر طبيعي، لكن تحول الاختلاف إلى رد الكتاب والسنة والخلاف في الله وصراع دائم يبدد القوة ويمنح الخصوم فرصة للتأثير.

وخلاصة الأمر أن الاتحاد الإسلامي الحقيقي لا يبدأ من الاتفاقيات العسكرية فقط، بل يبدأ من إصلاح الأساس الفكري والأخلاقي، بتحكيم الإسلام، ونبذ العصبيات التي تفرق الأمة، ثم بناء مؤسسات سياسية واقتصادية ودفاعية توافق صلب الشريعة الإسلامية تجعل الوحدة قوة واقعية وليست مجرد شعار.

سادسًا: سباق التسلح بين الضرورة والخطر

في بيئة إقليمية مليئة بالتنافس، تصبح مسألة بناء القوة العسكرية أمرًا لا يمكن تجاهله. فالدول التي تشعر بوجود تهديدات تسعى إلى تطوير قدراتها لحماية أمنها.

لكن سباق التسلح يحمل وجهين متناقضين:

- ❖ فمن جهة، قد يكون وسيلة للردع ومنع الاعتداء، لأن الضعف قد يغري الخصوم.
- ❖ ومن جهة أخرى، قد يتحول إلى دائرة استنزاف إذا غابت الرؤية السياسية، وأصبحت زيادة السلاح هدفًا بحد ذاته.

ولهذا فإن القوة الناجحة ليست مجرد تراكم الأسلحة، بل بناء منظومة متكاملة تجمع بين الاقتصاد، والسياسة التي يقودها الإسلام توافقه كليًا، والعلم، والتقنية، والقدرة العسكرية.

إن التحدي الأكبر أمام المنطقة ليس فقط وجود مشاريع إقليمية منافسة، بل ضعف القدرة على صياغة مشروع جماعي قادر على حماية المصالح المشتركة للأمة الإسلامية. فالأمم لا تُقاس فقط بما تملكه من موارد، وإنما بقدرتها على تحويل هذه الموارد إلى استراتيجية واضحة.

والائتلاف الحقيقي لا يبدأ من السلاح وحده، بل يبدأ من وحدة الرؤية، ثم يتحول إلى تعاون اقتصادي وأمني وعسكري. أما القوة العسكرية دون مشروع إسلامي متكامل واضح فقد تصبح مجرد استجابة مؤقتة للأزمات بدل أن تكون جزءًا من استراتيجية طويلة المدى.

أوراق الردع الإيرانية الرافضية والحلول الممكنة: بين سحب أدوات النفوذ وبناء التوازنات الجديدة

عند دراسة طبيعة الصراع في الشرق الأوسط، فإن الخطأ الأكبر هو النظر إلى القوة العسكرية باعتبارها عددًا من الطائرات والدبابات والصواريخ فقط؛ فالقوة في العلاقات الدولية أوسع من ذلك بكثير. فالدول لا تعتمد على الجيوش النظامية وحدها، بل تستخدم مجموعة من الأدوات

المتداخلة تشمل الموقع الجغرافي، والتحالفات، والنفوذ السياسي، والقدرات الاقتصادية، والشبكات العسكرية غير التقليدية.

ومن هذا المنطلق، فإن الحديث عن الردع الإيراني لا يرتبط فقط بالقدرات العسكرية داخل الأراضي الإيرانية، بل يرتبط أيضًا بما تمتلكه طهران الرافضية من أوراق نفوذ إقليمية تمنحها قدرة على التأثير في بيئة الصراع المحيطة بها.

أولًا: مفهوم أوراق الردع في الاستراتيجية الإقليمية

الردع لا يقوم فقط على منع الخصم من الهجوم، بل يقوم أيضًا على امتلاك أدوات ضغط تجعل الطرف الآخر يضع حسابات إضافية قبل اتخاذ أي قرار.

وفي الحالة الإيرانية، ينظر العديد من المحللين إلى مجموعة من العناصر باعتبارها جزءًا من منظومة الردع، ومنها:

- الموقع الجغرافي القريب من ممرات بحرية استراتيجية.
- القدرات الصاروخية والطائرات المسيّرة.

- ❖ العلاقات مع قوى حليفة أو جماعات مسلحة في عدد من الساحات الإقليمية.
- ❖ القدرة على التأثير في بعض ملفات الأمن الإقليمي.

وهذه العناصر تمنح إيران الكافرة قدرة على المناورة السياسية والعسكرية، لأنها تجعل أي مواجهة معها أكثر تعقيدًا من مجرد مواجهة بين جيشين نظاميين.

ثانيًا: أهمية الممرات البحرية في معادلة القوة

يُعد مضيق هرمز (الأصح مضيق خالد بن الوليد) من أهم الممرات البحرية في العالم، ولذلك فإن أي اضطراب أمني حوله يثير اهتمام القوى الإقليمية والدولية. كما أن موقع البحر الأحمر ومضيق باب المندب يجعله جزءًا من منظومة التجارة والطاقة العالمية.

ولهذا فإن امتلاك القدرة على التأثير في هذه الممرات يمنح أي طرف ورقة استراتيجية مهمة، لأن أمن الطرق البحرية أصبح جزءًا أساسيًا من أمن الاقتصاد العالمي.

لكن السيطرة على الممرات البحرية لا تعني دائمًا السيطرة المباشرة عليها، فقد يكون التأثير عبر النفوذ السياسي أو الجماعات الحليفة أو القدرة على تهديد حركة الملاحة.

ثالثًا: بين بناء الردع الموازي وسحب أدوات الضغط

تواجه الدول المنافسة معضلة استراتيجية: هل يكون الرد عبر بناء قوة عسكرية مماثلة، أم عبر تقليل قدرة الخصم على استخدام أوراق نفوذه؟

في بعض الحالات، قد يكون بناء توازن عسكري كامل عملية طويلة ومكلفة، خصوصًا عندما يكون الفارق التكنولوجي والصناعي كبيرًا. فامتلاك منظومات متقدمة لا يحتاج فقط إلى المال، بل يحتاج إلى عقود من البحث والتطوير، وبناء قاعدة صناعية، وتراكم الخبرات البشرية.

ولهذا يرى بعض الاستراتيجيين أن التعامل مع مصادر القوة لدى الخصم قد يكون أكثر فاعلية من محاولة تقليده في كل المجالات؛ أي تقليل قدرته على استخدام أدوات الضغط بدل الدخول في سباق مفتوح معه.

لكن هذا المسار يحتاج إلى أدوات سياسية واقتصادية وأمنية معقدة، ولا يمكن تحقيقه بمجرد الإجراءات العسكرية.

رابعًا: الملف اليمني وأمن البحر الأحمر

يمثل اليمن الحبيب أحد الملفات المهمة في معادلة الأمن الإقليمي بسبب موقعه الجغرافي المشرف على باب المندب والبحر الأحمر. وقد جعلت الحرب اليمنية منذ عام 1435هـ (2014) البلاد ساحة تنافس إقليمي ودولي معقد.

وتكمن أهمية هذا الملف في أن استقرار اليمن لا يرتبط باليمنيين فقط، بل يمتد أثره إلى أمن الملاحة والتجارة الدولية. ولذلك فإن أي حل طويل الأمد يحتاج إلى بناء دولة مستقرة إسلامية صحيحة المعتقد قادرة على احتكار القوة العسكرية، لأن استمرار تعدد مراكز القوة داخل الدولة يفتح الباب أمام التدخلات الخارجية.

خامسًا: العراق ولبنان وتحدي الدولة مقابل النفوذ

تُظهر تجارب بعض الدول أن وجود قوى مسلحة أو مراكـز نفـوذ خـارج إطـار الدولة يخلق تحديًا كبيرًا أمام بناء الأمن في الدولة. فالدولة الحديثة تقـوم على وجود مؤسسة عسكرية وأمنية واحدة تمتلك قرار الحرب والسلم.

ولهذا فإن أحد أهم عناصر الاستقرار الإقليمـي هـو دعـم مؤسسـات الدولـة، بحيث تكون القرارات الأمنية والعسكرية نابعة من مؤسسات رسـمية، لا مـن قوى متعددة قد ترتبط بمشاريع خارجية أو حسابات مختلفة.

وهذا المبدأ ليس مرتبطًا بدولة معينة، بل هو قاعدة عامة في بناء الـدول؛ فضعف مؤسسات الدولة يخلق فراغًا تستغله القوى الإقليمية والدولية.

سادسًا: خطر سباق التسلح الإقليمي

إذا استمرت حالة عدم التوازن الأمني، فقد تتجـه المنطقـة إلـى مزيـد مـن الإنفاق العسكري وتطوير القدرات الدفاعية والهجومية. وسباق التسـلح قـد يمنح بعض الدول شعورًا مؤقتًا بالأمان، لكنه يحمل مخاطر كبيـرة إذا تحـول إلى منافسة مفتوحة تستنزف الموارد.

فالدولة التي تشعر بالتهديد تسعى إلى زيادة قوتها، ثم يفسر الطرف الآخر هذه الزيادة باعتبارها تهديدًا جديدًا، فيزداد التصـعيد. وهـذه هـي الحلقـة التي عُرفت تاريخيًا باسم المعضلة الأمنية.

ولهذا فإن بناء القوة يجب أن يكون جزءًا من استراتيجية شاملة، لا مجـرد رد فعل على تحركات الآخرين.

سابعًا: ضرورة بناء القدرة الذاتية الإسلامية

أثبتت التجارب الحديثة أن الاعتماد الكامل على مصادر خارجية في التسليح قد يضع الدول أمام قيود سياسية واستراتيجية. فامتلاك السلاح لا يعني دائمًا امتلاك القرار، لأن القدرة العسكرية تحتاج إلى:

- ❖ صيانة مستمرة.
- ❖ تدريب.
- ❖ قطع غيار.
- ❖ معرفة تقنية.
- ❖ قدرة صناعية.

ولهذا أصبحت الصناعات العسكرية المحلية هدفًا استراتيجيًا للعديد من الدول، ليس بهدف الدخول في منافسة عالمية مباشرة، وإنما لتحقيق قدر أكبر من الاستقلالية والمرونة.

فالاعتماد على القوى الكافرة يكون مفيدًا إن أراد منه فقط نقل الخبرات والتجارب والمعلومات العسكري والإستراتيجية، لكنه لا يغني عن بناء قدرات محلية من الصفر، لأن الدول في النهاية تتحرك وفق مصالحها وحساباتها.

ثامنًا: المنظور الإسلامي في بناء القوة

يقوم التصور الإسلامي للقوة على الجمع بين الأخذ بالأسباب وحسن التدبير. فالأمم لا تحفظ أمنها بالأماني، وإنما بالإعداد والعلم والتنظيم.

وقد جاء في القرآن الكريم: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: 139].

فالآية تؤكد أهمية الثبات وعدم الاستسلام للضعف، وهي قاعدة دينية معنوية تدخل في بناء قوة الأمم؛ لأن الإرادة الإيمانية والقدرة على الصمود عنصران أساسيان في أي صراع طويل.

إن التعامل مع التحديات الإقليمية لا يكون بمجرد محاولة امتلاك أسلحة أكثر، بل بفهم مصادر قوة الخصم، وبناء منظومة متكاملة تجمع بين السياسة الإسلامية، والاقتصاد، والأمن، والصناعة، والتحالفات.

فالتوازن الحقيقي لا يصنعه السلاح وحده، وإنما تصنعه القدرة على امتلاك القرار، وحماية المصالح، وتقليل نقاط الضعف.

ولهذا فإن مستقبل المنطقة سيتحدد بقدرة دولها على الانتقال من ردود الأفعال إلى بناء استراتيجيات طويلة المدى، تجمع بين القوة الذاتية والتعاون الإقليمي، وتمنع تحول الصراع إلى دائرة مفتوحة من الاستنزاف.

ختامًا سنن الصراع وبناء القوة... من دروس النبوة إلى تحديات العصر

بعد هذه الرحلة في دراسة طبيعة الصراعات الإقليمية، وموازين الردع، وأهمية القوة، وخطورة الفراغ الاستراتيجي، يتضح أن الحروب لا تُحسم بالسلاح وحده، كما أن الأمن لا يتحقق بالأماني، وإنما هو نتيجة اجتماع عوامل متعددة: وضوح الرؤية، وقوة الإرادة، وحسن التخطيط، والقدرة على فهم سنن التاريخ.

فالأمم لا تفقد مكانتها في لحظة واحدة، بل تبدأ خسارتها عندما تهمل أسباب القوة، وتترك الآخرين يحددون مستقبلها، وتتعامل مع الأحداث بعد

وقوعها بدل أن تستعد لها قبل وقوعها. وقد أرشد القرآن الكريم إلى أهمية المبادرة والعمل وعدم الركون إلى الضعف، فقال تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم : 39].

فهذه قاعدة عظيمة في بناء الأمم؛ إذ لا تُمنح القوة لمن ينتظرها، ولا تُصان الحقوق لمن لا يمتلك أسباب حمايتها، وإنما يكون التمكين ثمرة للسعي والعمل والأخذ بالأسباب.

إن دراسة تاريخ المسلمين الأوائل تكشف أن قوة الأمة لم تكن قائمة على كثرة العدد أو وفرة الموارد، بل على تحكيم شريعة الإسلام النقي، ووحدة الصف، وحسن القيادة، والقدرة على تحويل الإمكانات المحدودة إلى نتائج عظيمة.

ففي غزوة بدر الكبرى في رمضان سنة 2هـ (624)، واجه المسلمون جيشًا يفوقهم عددًا وعدة، لكنهم امتلكوا عناصر القوة الحقيقية: الثبات، والطاعة، والقيادة الحكيمة، واليقين بالهدف. ولم يكن النصر مجرد نتيجة عسكرية، بل كان درسًا في أن الموازين لا تُقاس دائمًا بالأرقام وحدها.

وقد بيّن الله سبحانه أن النصر لا يرتبط فقط بالمادة، فقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ ۖ فَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [آل عمران: 123].

وهذه الآية تحمل معنى استراتيجيًا مهمًا؛ فالأمم قد تمتلك موارد محدودة، لكنها تستطيع تحقيق نتائج كبيرة إذا امتلكت القيادة الرشيدة، والانضباط، والقدرة على استخدام ما لديها بكفاءة.

وفي غزوة أحد في شوال سنة 3هـ (625م) ظهر درس آخر من دروس الصراع؛ وهو أن الأخطاء الداخلية قد تكون أخطر من قوة العدو. فقد كان

المسلمون في بداية المعركة في موقف متقدم، لكن مخالفة بعض الرماة لأمر النبي ﷺ غيّرت مجرى المواجهة.

وهنا يظهر قانون عسكري ثابت: أن الجيوش لا تنتصر بالسلاح فقط، بل تنتصر بالانضباط، ووحدة القرار، والالتزام بالخطة. فالفوضى الداخلية قد تهدم قوة كبيرة، بينما التنظيم قد يمنح قوة صغيرة قدرة على الصمود.

ثم جاءت غزوة الأحزاب في شوال سنة 5هـ (627م) لتقدم نموذجًا متقدمًا في التفكير الدفاعي. فقد واجه المسلمون تحالفًا واسعًا من القوى المعادية، فاختار النبي ﷺ أسلوبًا دفاعيًا جديدًا بحفر الخندق حول المدينة، وهي فكرة تدل على مرونة القيادة وقدرتها على الاستفادة من الخبرات والأفكار النافعة.

وكان هذا درسًا خالدًا في الاستراتيجية: أن القائد الناجح لا يكرر الأساليب القديمة، بل يطور أدواته وفق طبيعة التهديدات.

وقد أمر الله المؤمنين بالاستعداد واليقظة فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانفِرُوا ثُبَاتٍ أَوِ انفِرُوا جَمِيعًا﴾ [النساء: 71].

فهذه الآية تجمع بين الحذر والتنظيم والاستعداد، وهي معانٍ تدخل في بناء الأمن القومي لأي أمة؛ لأن الدولة التي تفقد قدرتها على التقدير والاستعداد تصبح أسيرة للمفاجآت.

ومن أعظم الدروس التي يقدمها التاريخ الإسلامي أن القوة الحقيقية ليست مجرد امتلاك السلاح، بل القدرة على بناء منظومة متكاملة. فقد كان الصحابة رضي الله عنهم يجمعون بين القوة العسكرية والإدارة الحكيمة، وبين الإعداد المادي والثبات المعنوي.

قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّـهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَانٌ مَّرْصُوصٌ﴾ [الصف: 4].

فالبنيان المرصوص ليس مجرد صورة عسكرية، بل هو نموذج للتماسك؛ فالأمة التي تتفرق قواها وتتنازع أهدافها تفقد جزءًا كبيرًا من قدرتها، مهما امتلكت من موارد.

وفي صراعات العصر الحديث، تظهر القاعدة نفسها بصورة مختلفة؛ فالقوة العسكرية تحتاج إلى اقتصاد قوي، والصناعة تحتاج إلى علم، والقرار السياسي يحتاج إلى أمر وحي من القرآن والسنة وإلى مؤسسات تتبع الإسلام جملة وتفصيلًا والتحالفات تحتاج ضوابط شرعية إلى رؤية واضحة.

ولهذا فإن سباقات التسلح وحدها لا تصنع الأمن، بل قد تصبح عبئًا إذا لم ترافقها استراتيجية شاملة. فالسلاح أداة، والقوة وسيلة، والغاية هي حماية الأمة وتوسعها الإسلامي وتحقيق الاستقرار ومنع العدوان.

وقد أرشد القرآن إلى أهمية الصبر والاستمرار في مواجهة التحديات فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: 200].

فالمرابطة ليست مجرد انتظار الخطر، بل هي حالة دائمة من الاستعداد والوعي واليقظة.

ومن هنا فإن مستقبل المنطقة لن تحدده كثرة السلاح وحدها، بل يحدده ذلك هو اتباع الإسلام والأخذ بالأسباب في قدرة الدول على البناء، وتطوير الاقتصاد، وتحقيق الاستقلال في القرار، وفهم طبيعة الصراعات الجديدة التي لم تعد تقتصر على الجيوش التقليدية، بل تشمل الاقتصاد، والإعلام، والتقنية، والأمن السيبراني، والتحالفات الإسلامية.

وقد قال النبي ﷺ: « المُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وأَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وفِي كُلٍّ خَيْرٌ، احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، واسْتَعِنْ بِاللَّهِ، ولَا تَعْجَزْ، وإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَذَا كَانَ كَذَا وكَذَا، ولَكِنْ قُلْ: قَدَّرَ اللَّهُ، ومَا شَاءَ الله فَعَلَ؛ فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ.» أَخْرَجَهُ مُسْلِم

والقوة هنا تشمل كل ما يجعل الأمة قادرة على القيام بدورها؛ قوة الإيمان، وقوة العلم، وقوة الأخلاق، وقوة العمل، وقوة الدفاع عن الحقوق.

إن الدرس النهائي من التاريخ هو أن الأمم لا تحفظ وجودها بالاعتماد على الآخرين وحدهم، ولا بالاندفاع غير المحسوب، وإنما بالتوازن بين الحكمة والقوة، وبين الإعداد والتوكل، وبين حماية المصالح والالتزام بالعدل.

فالنبي ﷺ لم يكن قائدًا عسكريًا فقط، بل كان قائد دولة، يجمع بين السياسة والعسكرية، وبين التخطيط والمبدأ، وبين القوة والرحمة. ومن سيرته يتعلم المسلمون أن بناء المستقبل يحتاج إلى عقل يقرأ الواقع، وقلب ثابت على المبادئ، وإرادة قادرة على العمل.

وفي النهاية، فإن أعظم قاعدة استراتيجية يمكن أن تخرج بها الأمة من صفحات التاريخ هي أن الضعف ليس قدرًا دائمًا، كما أن القوة ليست هدية تأتي بلا أسباب؛ وإنما الأمم تصنع مكانتها عندما تعرف ربها، وتفهم واقعها، وتأخذ بأسباب النهوض.

قال تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا ۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور: 55].

فالتمكين ليس أمنية، بل طريق له شروطه: إيمان، وعمل، وإعـداد، ووحـدة، وبصيرة. وهذه هي السنن التي لا تتغير، والتـي بهـا تـنهض الأمـم وتحفـظ وجودها عبر التاريخ.

من إعداد أحد أعضاء فريق وصل للأخبار

مركز وصل للبحوث والدراسات